

Distr.: General
5 August 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الفقرة ٥٧ من قرار مجلس الأمن ٢٤٤٤ (٢٠١٨) المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ الذي طُلب فيه إليّ أن أبقى المجلس على علم بما يستجد من تطورات على صعيد تطبيع العلاقات بين جيبوتي وإريتريا. وهذه هي ثاني رسالة أقدمها إلى المجلس عن المستجدات بشأن هذه المسألة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، استمع المجلس إلى إحاطة من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، قمث على إثرها بتقديم رسالة إلى رئيس المجلس (S/2019/154).

وكما ذكرت سابقاً، فإن التقارب الذي حصل بين إثيوبيا وإريتريا في تموز/يوليه ٢٠١٨ يستمر في بعث الأمل في تحقيق السلام والأمن في المنطقة وخارجها. وقد أفضى هذا التقارب إلى تعاون لاحق، ما زال يشهد نمواً بين إريتريا وإثيوبيا والصومال. ونحن على علم بمحدثات الاتصالات على المستوى الوزاري بين جيبوتي وإريتريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في جيبوتي. ونذكر أن وزير خارجية جيبوتي بعث برسالة إلى نظيره في إريتريا في عام ٢٠١٨. غير أننا لسنا على علم بإجراء أي اتصالات ثنائية أخرى على مستوى كبار المسؤولين بين البلدين منذ تلك الخطوات الأولية.

ومرة أخرى، أود أن أعرب عن امتناني لإثيوبيا على ما قامت به من عمل من أجل التقريب بين البلدين، وإني على علم بالجهود التي يبذلها رئيس وزراء إثيوبيا ووزير خارجيتها للبقاء على اتصال بنظيريهما في جيبوتي وأريتريا، بما في ذلك فيما يتعلق بالنهوض بتطبيع العلاقات بين البلدين.

ولا تزال مواقف جيبوتي وإريتريا متباينة. فجيبوتي لم تحدد عن رأيها القائل بأن الخلافات التي لا تزال قائمة مع إريتريا تشكل تهديداً لجيبوتي نفسها، وللسلام والأمن الدوليين. وما زالت ترغب في تسوية نزاعها الحدودي مع إريتريا عن طريق التحكيم الدولي الملزم، كما أنها ما فتئت تشعر بالقلق إزاء مصير الجنود المفقودين نتيجة الاشتباكات الحدودية بين جيبوتي وإريتريا التي وقت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وترى إريتريا في التحول الإقليمي عملية معقدة وهي عازمة على تفادي الأخطاء. فهي تواصل التشديد على ضرورة الأخذ بنهج كلي في تطبيع جميع العلاقات بين الدول في القرن الأفريقي، وتأمل في إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد، بما في ذلك علاقاتها مع جيبوتي. وترى إريتريا أيضاً أن المنطقة يجب أن تُمنح الحيز السياسي الكافي لحل القضايا المعلقة.

وعلى الرغم من اختلاف مواقف البلدين، فإنني لا أشك في التزامهما بتطبيع العلاقات. فقد أعربت جيبوتي وإريتريا عن رغبتهما في تعزيز السلام والتكامل الاقتصادي في المنطقة.



وفي غضون ذلك، من المهم الإشارة إلى أنه منذ رسالتي المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ الموجهة إلى المجلس، واصلت جيبوتي وإريتريا التصرف بمسؤولية. وإنني أثنى على البلدين لحفاظهما على الأمن على طول الحدود المشتركة بينهما، التي لا تزال مستقرة، في ظل وجود نقاط تفتيش على الجانبين وعدم ورود أنباء عن وقوع أي حوادث أو مناوشات. وتلك كانت الممارسة الإيجابية المعمول بها منذ أكثر من سنتين، منذ أن سحبت قطر قواتها من المنطقة في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وامتنع البلدان أيضا عن الخطاب السلبي وأبقيا على العلاقات الدبلوماسية.

ونأمل أن نرى، بدعم من البلدان الصديقة في المنطقة وخارجها، تطبيعا كاملا للعلاقات بين إريتريا وجيبوتي في إطار عملية أوسع نطاقا لتطبيع العلاقات بين دول منطقة القرن الأفريقي. وسيكون لذلك أثر إيجابي على خلق الفرص التجارية واجتذاب الاستثمارات الحيوية للنمو الاقتصادي والتنمية في القرن الأفريقي. وإنني أحث المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن أصدقاء كلا البلدين، على مساعدة ودعم البلدين في حل خلافاتهما. ولا أزال على استعداد لبذل مساعي الحميدة، بطلب من كلا الطرفين.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش